توازنات ميزانية الدولة واكراهاتها

قراءة في التوجهات والسياسات العامة

توفيق الراجحي

أكتوبر 2017

الفهرس

1. حدود سياسات التعديل الاجتماعي في مرحلة التحول الديمقراطي
2. غياب النمو أكبر عائق
3. اكراهات التمويل الخارجي للاقتصاد
4. الاكراه الأكبر: تأجيل الزيادة في الأجور
5. المقايضة الجبائية للزيادة في الأجور
6. الخلاصة

1- حدود سياسات التعديل الاجتماعي في مرحلة التحول الديمقراطي

سنة 2017 غير قادرة على مواصلة استعمال سياسة التأجير العمومي كحافز للتحول الديمقراطي

الثورة لها مطالب اجتماعية و اقتصادية تتمحور حول التشغيل والتنمية و تحسين ظروف العيش

في مرحلة التحول الديمقراطي «عنف الثورة» أقوى من «عنف الدولة» بمؤسساتها و قوانينها

آثرت كل الحكومات استعمال سياسة التأجير العمومي (الانتداب العمومي+الزيادة في الأجور) والتحويلات الاجتماعية (المباشرة و غيرها و صندوق التعويض) كعناصر تحفيز للتحول الديمقراطي

آليات تعديل غير متناسقة

من 2010- 2016 رفعت الأجور ب 100%

بينما ازدادت الثروة الوطنية ب 50%

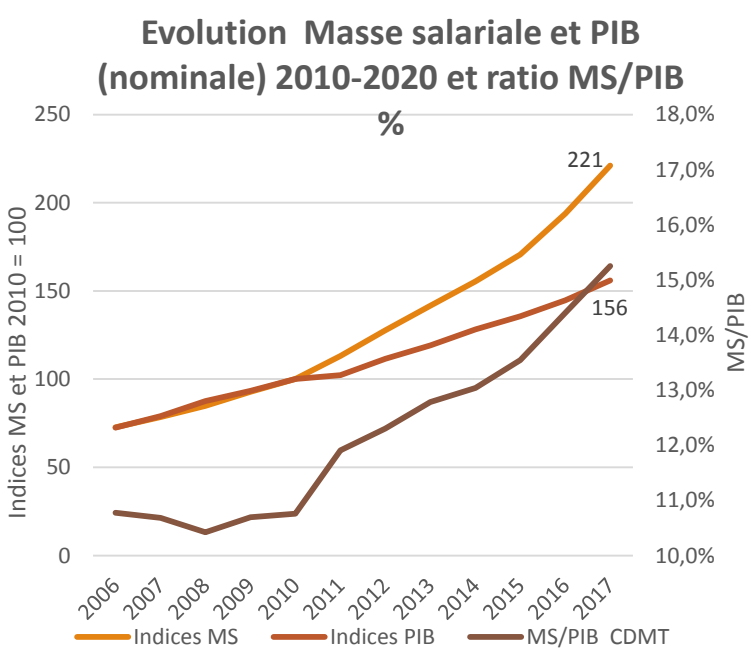

نسبة زيادة الأجور أعلى من نسبة زيادة الثروة الاقتصادية

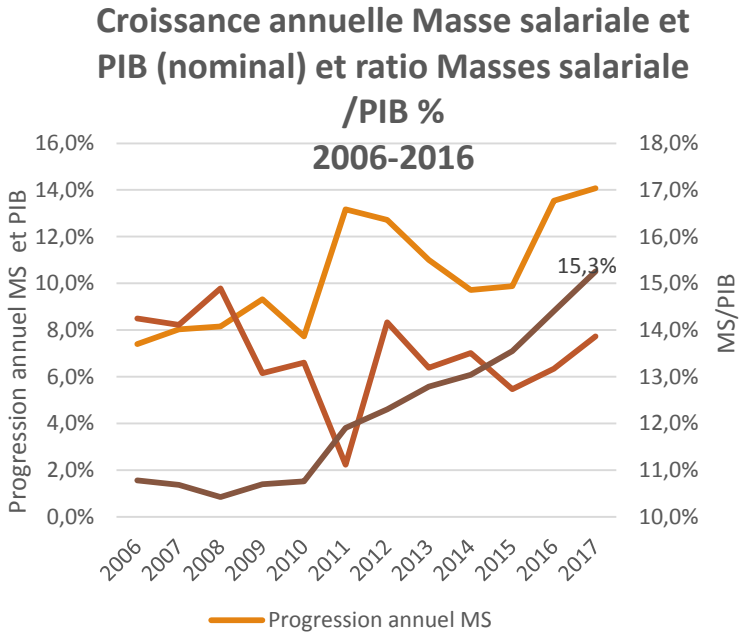

النتيجة: اختلال هيكلي في سياسة التعديل المالي

التكلفة الجملية الأولية للاتفاقيات تتجاوز 4 مليارات

المدة		
الزيادات العامة والخصوصية في الأجور	2011-2019	الجملة
برامج عامّة وخصوصية للزيادات في الأجور 2011-2018		-
البرامج العامّة:		1404574
البرامج الخصوصية للزيادات في الأجور سنوات 2011-2014:		517823
البرنا مج الخصوصي للزيادات في الأجور سنوات 2016-2018:		916516
الجملة :		2838913
زيادات في منح خصوصيّة سنوات 2014-2017		908496
البرنامج الخصوصي للمنحة التعديلية بعنوان سنتي 2015-2016		210201
الجملة العامّة		4177610

كل المداخيل الجبائية المتراكمة منذ سنة 2010 وزعت على الأجور

	2010	2016	2010-2016
المداخيل الجبائية	12698,7	18835	6136,3
الأجور	6785,2	13150	6364,8
نسبة الأجور من المداخيل	53%	70%	104%

سيناريو دار لقمان على حالها : مواصلة نفس سياسات التأجير العمومي

2020	2019	2018	2017	الفرضيات العامة
4,8	4,8	4,8	5,1	التضخم (اسعار الانتاج القومي الخام)
5,1	4,7	4,5	2,5	النمو الحقيقي نسبة
2020	2019	2018	2017	سيناريو مواصلة السياسات السابقة في مجال التأجير العمومي
15,3	15,3	15,2	15,2	كتلة الأجور(نسبة الناتج القومي الخام)
713305	691192	669764	649	أعوان الوظيفة العمومية (آلاف)
3,2	3,2	3,2	3,2	نسبة الزيادة
22821	22114	21428	20764	الانتداب الصافي
12000	12000	12000	12000	عدد المتقاعدين
22114	21428	20764		الازدياد السنوي في عدد أعوان الوظيفة العمومية
64305	42192	20764		تراكم عدد أعوان الوظيفة العمومية(ألف)
9,3	6,3	3,2		تراكم عدد أعوان الوظيفة العمومية (نسبة لعدد 2017)
26996	25327	23761	22292	متوسط الأجر السنوي (بالدينار)
7,2	7,1	7,1	5,7	نسبة الزيادة t

سيناريو دار لقمان على حالها: اعتماد نفس نسبة ارتفاع الأجور و الانتداب لسنة 2016

تطور كتلة الأجور من الناتج القومي في سيناريو مواصلة نفس السياسات 2017-2020

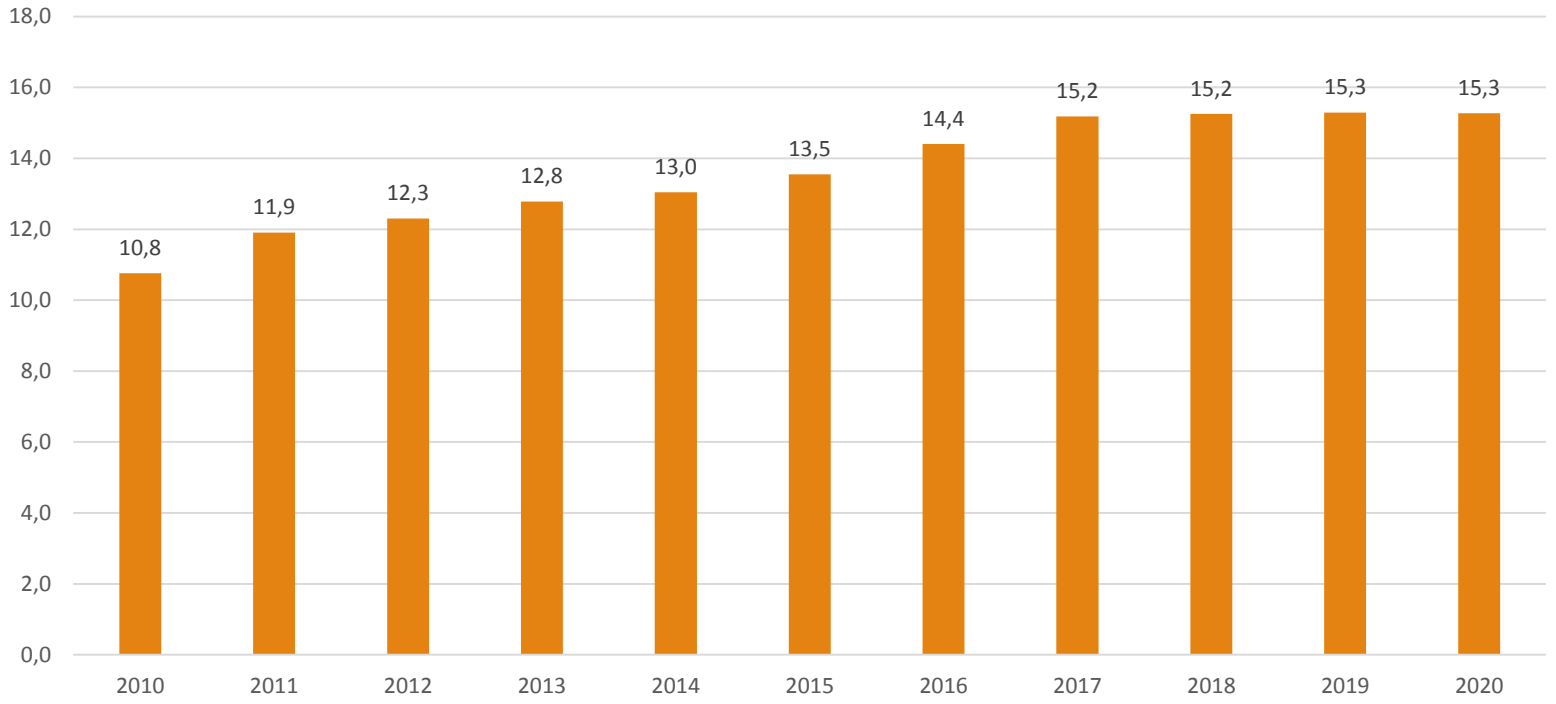

اشكال 15/20 يساوي ؟

يتطلب النمو الادماجي الاستثمار العمومي في البنية التحتية و زيادة النفقات الاجتماعية

وجود كتلة أجور في الوظيفة العمومية مرتفعة نسبيا تشوه تركيبة الإنفاق العمومي لصالح نفقات التأجير وعلى حساب انفاق النموالادماجي

أي بلد يساوي الضغط الجبائي فيه 20% من الناتج القومي الخام و تمثل نسبة الأجور % 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ينفق 75% (15/20) من هذه الإيرادات للتأجير العمومي

يعني ذلك أن كل دينار يصل الدولة من الجباية يصرف منه 750 مليم للتأجير و 250 مليم لما تبقى من نفقات الاستثمار و التحويلات الاجتماعية و تسديد الديون و غيرها.

2- غياب النمو أكبر عائق

1. النمو عامل أساسي في تحسين المداخيل الجبائية و الزيادة في الأجور: معدل النمو لسنة 2015-2016 في حدود 1 %
2. نظرية الزيادة في المداخيل الجبائية بمقاومة التهرب الجبائي وغيره حل آجل
3. نظرية تأجيل الزيادة في الأجور حل عاجل

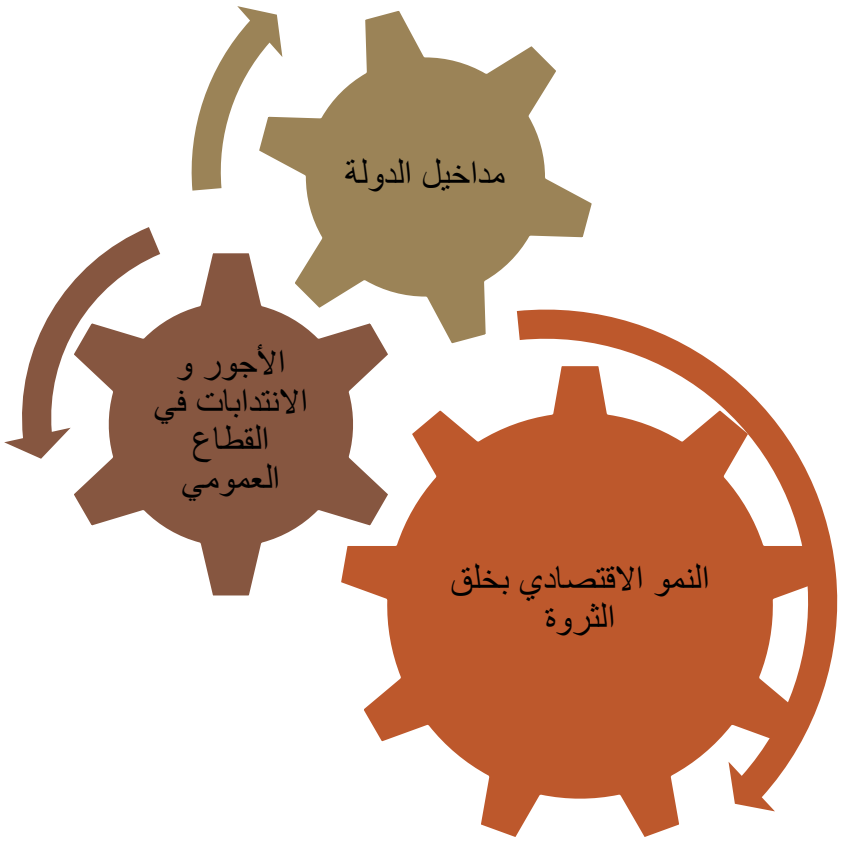

انخرام عقد النمو سبب رئيسي في الصعوبات الحالية: تعديلات نسبة النمو منذ 2012-2015

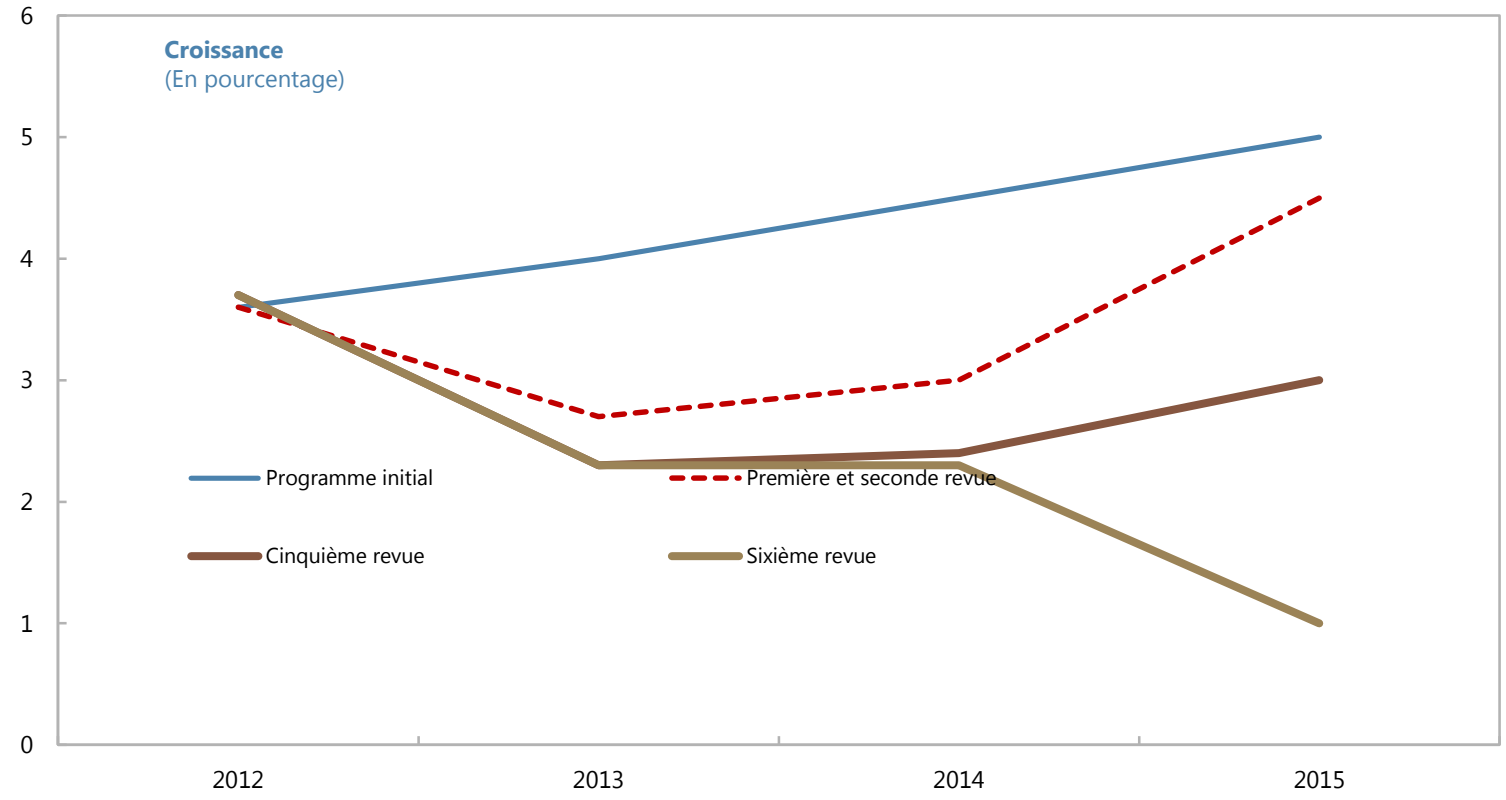

3- اكراهات التمويل الخارجي للاقتصاد

صندوق النقد الدولي هو بمثابة شهادة الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الدولية و للأسواق المالية العالمية للحصول على تمويل للاقتصاد بأقل التكاليف

برنامج 2013-2015 أوقف في آخر مراجعة بسبب ارتفاع نسبة الأجور الى 13,5%

برنامج 2016-2019 انطلق بقبول نسبة 14,1 % ستة 2016 على ان يكون المنحى تنازلي بداية من سنة 2017

في أول مراجعة ولانعدام النمو أصبح 14,4% سنة 2016 و 15% سنة 2017

تونس ليست لها القدرة الاقتصادية لتأمين كل حاجياتها المالية داخليا

4- الاكراه الأكبر: تأجيل الزيادة في الأجور

سيناريو المخطط الخماسي

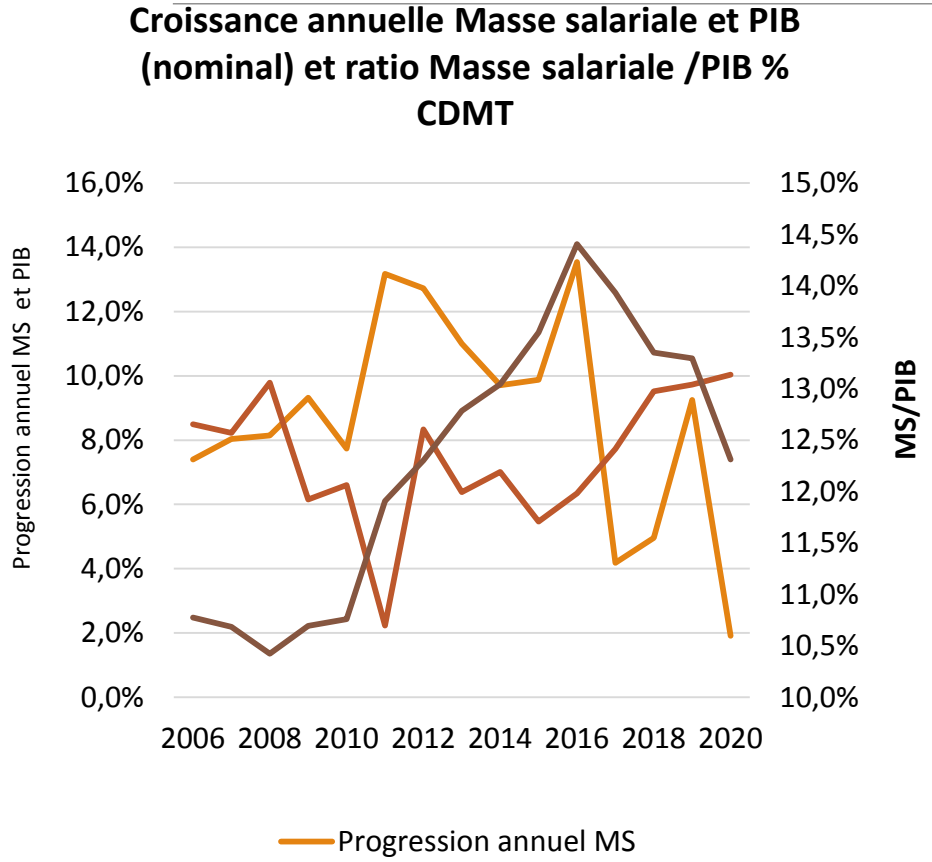

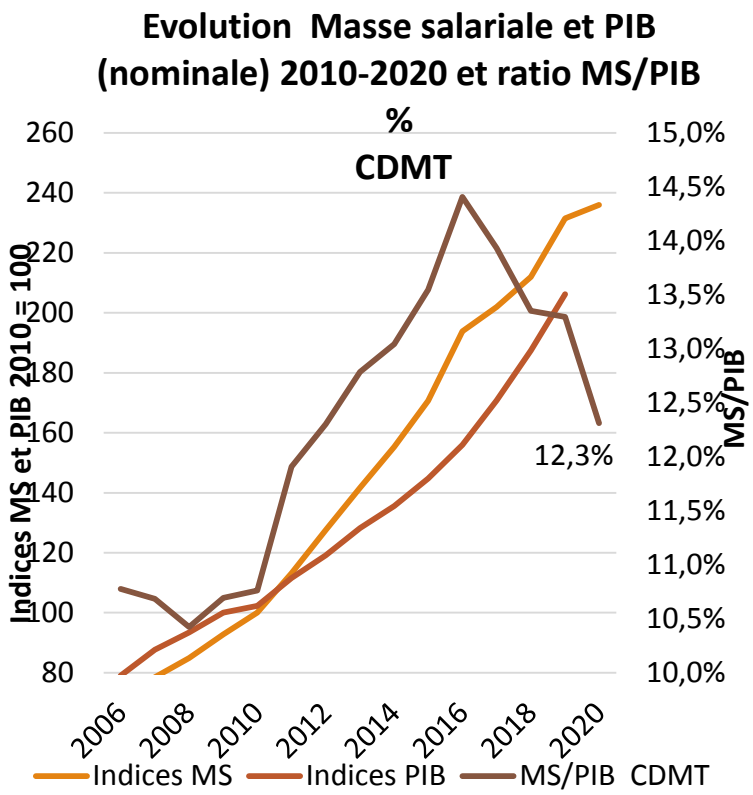

سيناريو متفائل بمعدل نسبة نمو 4% بين 2017-2020

- يمكن الوصول الى هدف 12% بثلاث مسارات مختلفة
- زيادة المرتبات في عام 2017 يعني زيادة قدرها 12% في المرتبات و ارتفاع لنسبة الى 15% سنة 2017 وصولا إلى 12.3% (خطرة جداً في حالة ركود طويلة)
- تأجيل في عام 2018 أو عام 2019 يسمح بالبدء المبكر نحو الهدف
- **في كل الحالات لا يمكن الوصول الى هدف 12% الا بنسبة معدل ارتفاع أجور لا يتجاوز 5%**

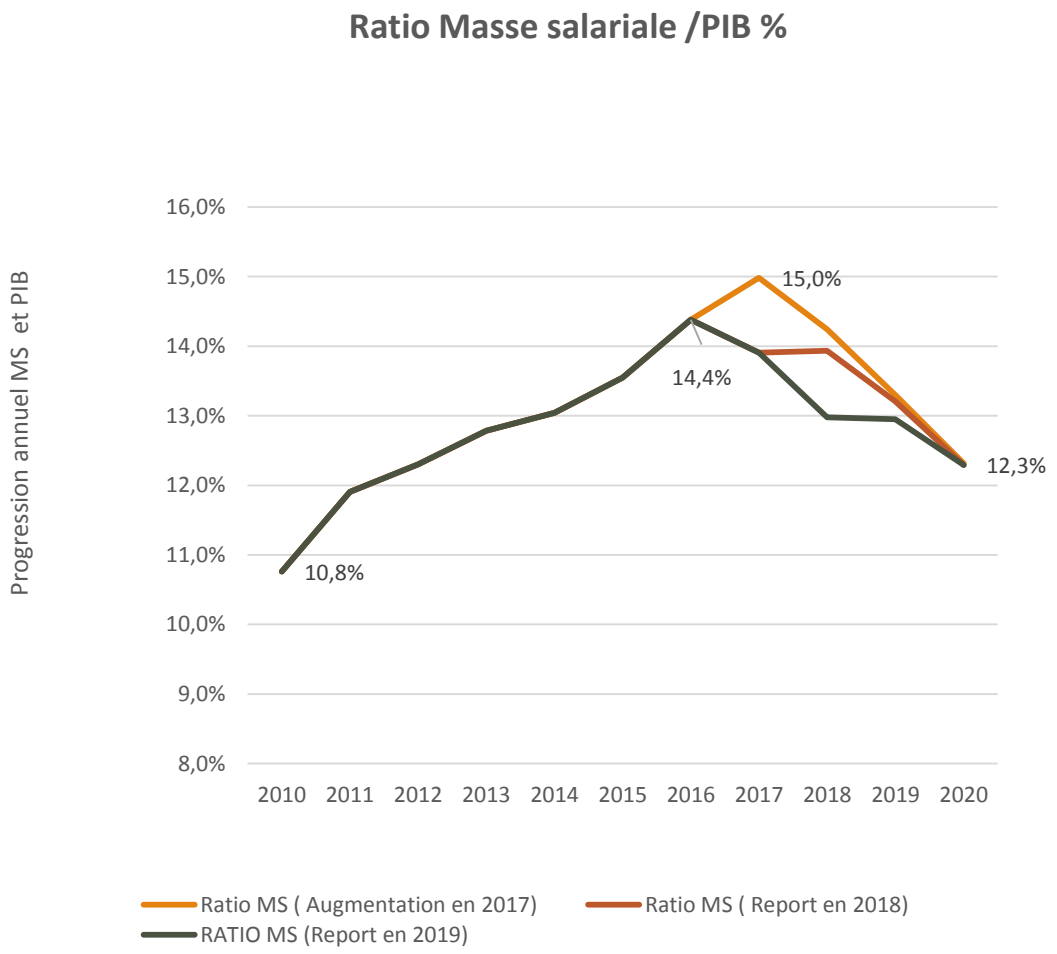

سيناريو نمو ضعيف ب2017-20202 %

- الهدف يتحول الى 13.3 في المائة بحلول عام 2020 وفقا لثلاثة مسارات مختلفة
- التأجيل في عام 2018 أو عام 2019 يسمح لبدء نزول مبكرا إلى 13.3 في المائة
- في حالة ركود، خطر العودة إلى مستويات من 14 في المائة أكثراحتمالا قبولا.
- ضعف النمو عامل خطر

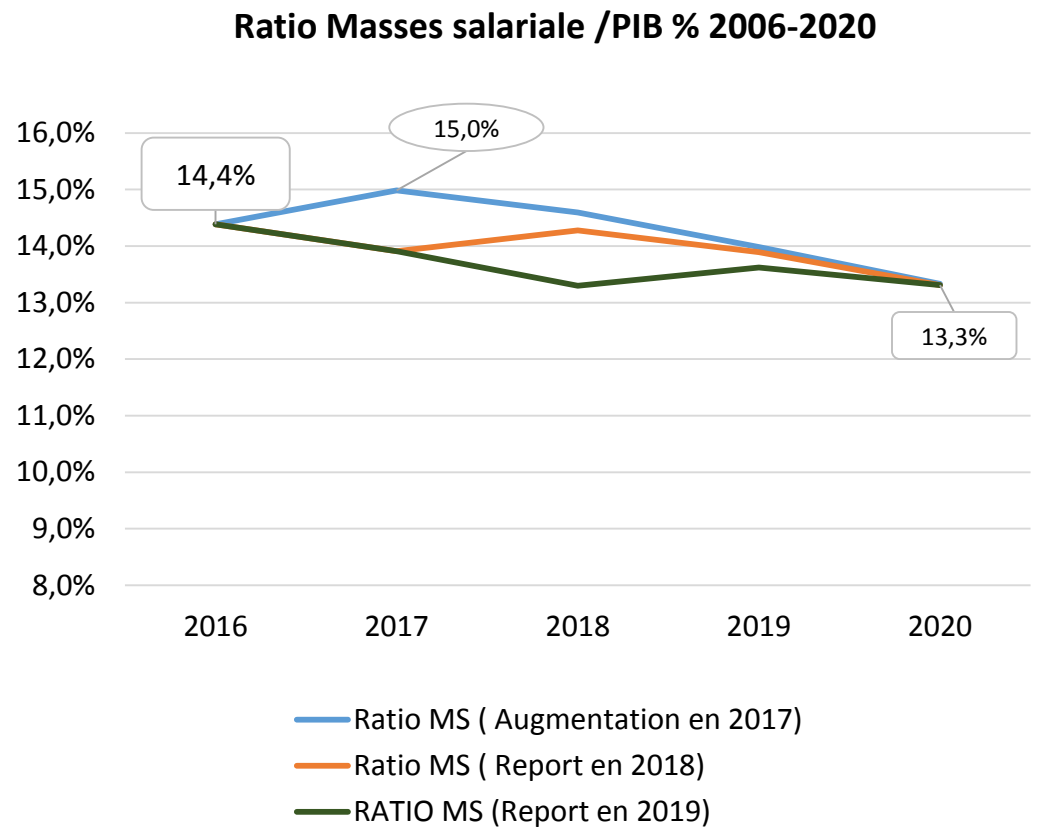

5- المقايضة الجبائية للزيادة في الأجور

المبدء

1. خفض الضرائب شكل من الزيادة في القوة الشرائية للموظفين
2. إعادة النظر في جدول الضرائب فرصة
3. الزيادة العامة لسنة 2017 مقدرة ب650 مليون دينار وهي بمثابة زيادة صافية ب 450 مليون دينار و113 مليون الضرائب للحكومة 81 مليون للمساهمات الاجتماعية
4. 50 دينار زيادة خام تعادل تقريبا 35 دينار زيادة صافية
5. اصلاح جدول الضرائب يسمح بزيادة المرتبات تصل إلى 39 دينار لصافي مرتب 504 دينار شهريا، و 22 ديناراً صافي لراتب 729 دينار
6. خفض عبء الضرائب على الأجور من 15,7--15%

مثال من المقايضة حسب الجدول الجديد

catégorie	Salaire mensuel brut	salaire brut annuel (en Dinars)	impôt		salaire mensuel net				Equivalent en augmentation mensuelle Brut	Augmentation brut programmée	Augmentation nette programmée
			actuel	proposé	actuel	proposé	variation du salaire mensuel net				
			taux effectif	taux effectif			dinars	%			
cat1	440	5285	0%	0%	388	388	0	0,00%	0	0	0
cat1	551	6606	0%	0%	485	485	0	0,00%	0	0	0
cat2	724	8685	11%	6%	566	600	34	6,04%	51	50	33
cat 3 ou C	858	10296	12%	9%	663	690	27	4,03%	40	50	33
cat D	992	11908	13%	11%	760	779	19	2,54%	29	50	33
cat A3	1127	13519	14%	12%	855	869	14	1,61%	21	55	37
cat A3	1267	15207	15%	14%	951	963	12	1,22%	17	55	37
cat A2	1409	16912	16%	15%	1048	1057	9	0,89%	14	55	37
cat A1	1551	18617	16%	16%	1145	1152	7	0,62%	11	60	40
cat A1	2720	32639	20%	19%	1919	1929	10	0,54%	16	60	40
cat A1	2871	34449	20%	20%	2016	2026	10	0,52%	16	60	40
cat A1	3022	36259	21%	20%	2113	2123	10	0,49%	16	60	40
cat A1	3172	38069	21%	21%	2210	2220	10	0,47%	16	60	40
cat A1	3323	39879	21%	21%	2307	2317	10	0,45%	16	60	40
cat A1	3474	41689	21%	21%	2404	2414	10	0,43%	16	60	40

نقاط القوة لعملية المقايضة

نقاط القوة للحكومة

مقايضة الزيادة في الأجور بخسارة في المداخيل الجبائية

القيام بالإصلاح الجبائي و تجاوز مشكلة طرح 5000 دينار بتعميمها

تخفض من كتلة الأجور

نقاط القوة للشغالين

زيادة في الأجور تنازلية في شكل تخفيض جبائي حقيقي

التخفيض في الضغط الجبائي على الأجور

يهم أكثر من مليون و نصف شغال و موظف

تخفيض دائم 2017 و ما بعد

نقاط القوة للنقابة

تحسن من القدرة الشرائية ل92 % من الأجراء و الموظفين في القطاع لخاص و العام

ترجئ الزيادة في الأجور و يستتب السلم الاجتماعي

تحصل على تخفيض في الضغط الجبائي على الأجراء عموما

الحدود

1. إصلاح جدول الضرائب ليس من مهامه تعويض حرفي للزيادات في المرتبات بل يعتمد أساسا منطق التدرج والإنصاف.
2. أي تشويه في استخدام الجدول قد يخلق مشكلة جديدة يجب حلها في وقت لاحق
3. ينبغي في كل الحالات التقليل من تكلفة الإصلاح الجبائي
4. والأكثر أهمية أن يقبل مبدأ المقايضة و يمكن إجراء تعديلات

الخلاصة

قانون المالية ل2017 ينجز في غياب مجال المناورة المالية marges de manouvres و يستوجب التضحيات و هو القانون الأخير في سلسة قوانين ما قبل قانون التقشف ان لم نتمكن من عودة النمو الاقتصادي